

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

CAR-2025-62 رقم قرار:

الصادر في الدعوى رقم: PC-2024-242201

في الدعوى المقاومة

ال المستأنف من / المتهم
ال المستأنف ضدها ضد / النيابة العامة

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

وزير المالية رقم (1446-99-106) تاريخ 17/01/1446هـ، بحضور كلٌّ من:

الأستاذ / ...
الأستاذ / ...
الدكتور / ...

وذلك للنظر في الاستئناف على القرار الابتدائي رقم (CFR-2024-239106) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، المقدم من /..., هوية وطنية رقم (...) بصفته محامي، ترخيص محاماة رقم (...), وذلك بموجب الوكالة رقم (...), الصادرة في تاريخ 10/03/1446هـ.

الواقع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المستأنف قد تقدم بطلب التماس إعادة النظر على القرار الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض رقم (CSR-4332-2022) لعام 2022م، وقد أصدرت اللجنة الابتدائية قرارها- محل الاستئناف- القاضي منطوقه بما يأتى:

“عدم قبول التماس إعادة النظر شكلاً لرفعه من غير ذي صفة.”.

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاعتراض المقدمة من المستأنف تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بأن اللجنة الابتدائية مصدرة القرار محل الالتماس قد جانبت الصواب ابتداءً إذ أن الدعوى مقامة ضد مالكة المؤسسة ذلك أن من المفترض أن ينصب الحكم على المدعي عليه وليس على الوكيل فالمعنى على اللجنة أن يكون منطوق الحكم لمالك المؤسسة الذي بدوره يرجع للمتسبيب، كما دفع وكيل المستأنف بأن الإرسالية محل الدعوى لا علاقة لها بالعلامة التجارية الواردة في لائحة الدعوى ذلك إن الإرسالية تحمل العلامة التجارية (...) وليس (...)، كما أنه قد تم التصريح في بيان الاستيراد بما هو مطابق للإرسالية من حيث المسمى والعلامة التجارية وأن ذلك لا يخالف الواقع، واحتتمت بطلب قبول الاستئناف وإلغاء القرار، والحكم بعدم إدانة المستوردة مؤسسة ... لمالكتها / ... والوكيل الشرعي / ... بالتهريب الجمركي.

وبطلب الإجابة من المستأنف ضدها وتمكينها من حقها في الرد، لم تتقىد بالجواب المطلوب، وبناءً على الفقرة (1) من المادة (35) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضربيّة والجماركيّة؛ فقررت اللجنة الفصل في الدعوى في ضوء ما تتوافق لديها من مستندات.

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-62

الصادر في الدعوى رقم: PC-2024-242201

وفي يوم الخميس بتاريخ 26/10/1446هـ الموافق 24/04/2025م، وفي تمام الساعة (01:33) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند رقم (1) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضربيّة والجماركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/04/08هـ، للنظر في الاستئناف المقدم من ... على القرار رقم (CFR-2024-239106) وتاريخ 14/08/2024م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدم من قبل المستأنف، عليه قررت اللجنة قفل باب المراجعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (41) بتاريخ 1423/11/03هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضربيّة والجماركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/4/08هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم إبلاغ المستأنف بالقرار الابتدائي بتاريخ 29/08/2024م، وتقديم الطعن على القرار بتاريخ 14/09/2024م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (163) من نظام الجمارك الموحد.

وحيث إنه باطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على ملف الدعوى وما احتواه من أوراق ومستندات، عليه فإن الثابت من لائحة الالتماس المقدمة بأن الملتزم يدفع بالفقرة (ز/1) من المادة (200) من نظام المراجعات الشرعية، والتي نصت على أنه: "1. يحق لأي من الخصوم أن يلتزم إعادة النظر في الأحكام النهائية في الأحوال الآتية: أ- إذا كان الحكم قد بني على أوراق ظهر بعد الحكم تزويرها، أو بني على شهادة قضي - من الجهة المختصة بعد الحكم- بأنها زور. ب- إذا حصل الملتزم بعد الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كان قد تعذر عليه إبرازها قبل الحكم. ج- إذا وقع من الخصم غش من شأنه التأثير في الحكم. د- إذا قضى الحكم بشيء لم يطلب الخصوم أو بأكثر مما طلبوه. هـ- إذا كان منطوق الحكم يناقض بعضه بعضاً. و- إذا كان الحكم غيابياً. ز- إذا صدر الحكم على من لم يكن ممثلاً تمثيلاً صحيحاً في الدعوى. 2. يحق لمن يُعد الحكم حجة عليه ولم يكن قد أدخل أو تدخل في الدعوى أن يلتزم إعادة النظر في الأحكام النهائية"، وحيث إنه بمراجعة الدفوع المقدمة من المستأنف تبين للجنة بأنه يعتريض على عدم قبول الالتماس المقدم منه أمام اللجنة الجمركية الابتدائية الذي كان أساسه قائم على الفقرة (ز) من المادة (200) من نظام المراجعات الشرعية، وحيث إن الاعتراض المبني على الفقرة (ز) مشروط ببيان الممثل الصحيح في

الدعوى، ووجه عدم صحة تمثيله، وإن الثابت أن الملتزم قد أقر بمسؤوليته عن الإرسالية بموجب (محضر سمع أقوال بمكتب التحقيقات بجمرك ميناء جدة الإسلامي)، كما أضاف بأنه على استعداد بتحمل الغرامة الجمركية، وبالرجوع لملف الدعوى المقامة لدى اللجنة الجمركية الابتدائية فإنه يظهر لدى اللجنة عدم تقديمها لأي

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-62

الصادر في الدعوى رقم: PC-2024-242201

دفع منه حيال صفته في الدعوى الابتدائية وذلك بموجب محضر الجلسة والقرار الصادر في الدعوى المقيدة برقم (PC-2022-96555)، وحيث كان الأمر كما ذكر، عليه خلصت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولاً: قبول الاستئناف شكلاً، من مقدمه/ المتهم، هوية وطنية رقم (...), ضد القرار الابتدائي رقم (CFR-239106-2024)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض.

ثانياً: رفضه موضوعاً، وتأييد القرار الابتدائي في جميع ما قضى به، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

ويُعد هذا القرار نهائياً؛ وفقاً لأحكام الفقرة (ثانياً) من الأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 08/04/1445هـ.
وصل اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين...»

عضو

عضو

الدكتور/ ...

الأستاذ/ ...

رئيس اللجنة

الأستاذ/ ...

هذه الوثيقة رسمية مستخرجة من النظام، وموقعة إلكترونياً.